مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (23)
اسم الكاتب: أ.د. ماهر موسى درغام، بلال حسن العبسي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3442
تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 10:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنمية الرافدين ملحق العدد ١٠٩ مجلد ٣٤ لسنة ٢٠١٢
ص ص[٦٥ -٩٠]

أثر المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٢٣) دراسة حالة شركة الاتصالات الفلسطينية

الدكتور ماهر موسى درغام
أستاذ المحاسبة المشارك -كلية التجارة
الجامعة الإسلامية – غزة
فلسطين
mdurgham2005@yahoo.com

بلال حسن العبسي
باحث، ماجستير محاسبة

المستخلص

هدف البحث إلى تبيان أثر تغير المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض Borrowing Costs على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٢٣)، وذلك بالتطبيق على القوائم المالية لشركة الاتصالات الفلسطينية من خلال استخراج بعض المؤشرات والنسب المالية المهمة من عام ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٧.

وبينت نتائج البحث، أن سياسة الرسملة تؤدي إلى تحسن في المؤشرات والنسب المالية، وذلك بارتفاع رقم صافي الربح، ونسب الربحية، وانخفاض في نسب المديونية مقارنةً بسياسة اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً، وبدورها تؤثر على متخذ القرار.

ومن أهم توصيات البحث ما الآتي: يجب على الشركة تطبيق سياسة رسملة تكلفة الاقتراض، لما لها من نتائج جيدة بإظهار القوائم المالية بصورة أفضل وأكثر موضوعية، وعلى الشركة عند إتباعها لسياسة رسملة تكاليف الاقتراض، ضرورة الإفصاح الكامل عن كافة التفاصيل لسياسة الرسملة في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: تكاليف الاقتراض، المحتوى المعلوماتي، معيار المحاسبة الدولي (٢٣)، شركة الاتصالات الفلسطينية.

تأريخ استلام البحث ٢٠١١/٨/٢٥ تأريخ قبول النشر ٢٠١١/١٢/١١

The Impact of the Accounting Treatment for Borrowing Costs to the Informational Content of Financial Statements in Accordance with International Accounting Standard (23): Case Study of the Palestinian Telecommunications Company

Maher M. Dhargam (PhD)
Associate Professor of Accounting
College of Commerce
Gaza Islamic University - Palestine

Bilal H. Al-A'bsey
Researcher
College of Commerce
Gaza Islamic University - Palestine

Abstract

This research aims to investigate the International Accounting Standard the Twenty three (23) of Borrowing cost, according to the foundation of accounting treatment of the Borrowing cost to see the effect of changing the accounting treatment for borrowing costs to the informational content of financial statements. The study sought the impact of the transformation of the company to follow the treatment fundamental accounting benefits as and revenue expenditure, to the allowed alternative treatment as a capital expenditure. The results of the research revealed that the policy of capitalization, leading to a clear improvement in all financial statements during the construction period of the asset self-qualified, an increase number net profit and retained earnings and equity and total assets compared to an expense policy that interest revenue expenditure, backs and led to substantial differences with statistical significance between the financial statements resulting from the implementation of the policy revenue expenditure as an expense on the policy of holding interest allowance capitalist, for the benefit of that interest allowance capitalist, in turn, affect the decision-maker.

The research recommended that the implementation of the policy of the company capitalized cost of borrowing, because of their good results to show financial statements to better and more objective, and the company in case of the policy of capitalization of borrowing costs, the necessity to establish clear conditions for the adoption of this policy, and full disclosure of all the details of the policy of capitalization.

Keyword: Borrowing cost, Informational Content, International Accounting Standard (23), Palestinian Telecommunications Company.

المقدمة

يُعد معيار المحاسبة الدولي الثالث والعشرين (٢٣) تكاليف الاقتراض (Borrowing Costs) أحد معايير المحاسبة الدولية التي ينبغي تطبيقها والاسترشاد بها عند إعداد القوائم المالية المنشورة لخدمة العديد من فئات المجتمع، حيث بدأ تطبيق هذا المعيار في يناير ١٩٩٥م بدلاً من المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٣) - رسملة تكاليف الاقتراض- المصادق عليه في عام ١٩٨٣م.

وعلى الرغم أن هذا المعيار لم يلزم الشركات برسملة تكاليف الاقتراض، إلا أنه أشار إلى وجوب إتباع سياسة موحدة في رسملة أو عدم رسملة هذه الأعباء وأكد على وجوب وضع قواعد محددة يتم اتباعها في حالة الرسملة، كما أوجب الإفصاح عنها وبشكل واضح. ويرجع ذلك إلى أن معظم الشركات ومع بدايات القرن الماضي بدأت تدرج ضمن

تكلفة الإنتاج كل التكاليف بما فيها الفوائد، ثم اتجه معظم الكتاب في المحاسبة إلى التفرقة بين التكاليف الصناعية من ناحية والتكاليف البيعية والإدارية من ناحية أخرى، وأن تتضمن تكلفة الإنتاج التكاليف الصناعية فقط (الجوهري، ١٩٩٠، ٦٠).

والمعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض المتعلقة باقتناء الأصول طويلة الأجل المؤهلة ذاتياً قد أثارت الجدل في الفكر المحاسبي لمدة طويلة من الزمن، وقد نشأ هذا الجدل منذ بداية الثورة الصناعية، وما صاحبها من تطورات تكنولوجية سريعة متلاحقة والاعتماد المتزايد على الآلات في العمليات الإنتاجية، والتوسع الكبير في حجم الشركات الاقتصادية، إلا أن رؤوس أموال هذه الشركات لم تكف الاحتياجات اللازمة لتمويل تلك التوسعات المطلوبة مع الاحتفاظ بدرجةً من السيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل ،وكان طبيعياً أن تلجأ هذه الشركات إلى الاعتماد على الاقتراض بصورةً متزايدة ،مما حمل هذه الشركات أعباءً كبيرةً تضمنت سداد الفوائد المستحقة في مواعيدها، فضلا عن رد أصل القرض (المناوي، ٢٠٠٠، أ).

ويرجع توجه الشركات إلى الاقتراض ،لأن تكلفة الأموال المقترضة تحقق وفراً ضريبياً بالنسبة للشركة بوصفها من العناصر التحميلية في قائمة الدخل، وعلى العكس فإن التوزيعات تعد توزيعاً للدخل وتفتقد الميزة الضريبية (Anthony, 1975, 11).

وفي ضوء ما سبق تم إجراء دراسة تحليلية تطبيقية على الممارسات المتبعة لتكاليف الاقتراض في شركة الاتصالات الفلسطينية ومعرفة أثر تحول الشركة من المعالجة المحاسبية الأساسية باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً والانتقال إلى المعالجة المحاسبية المسموح بها باعتبار الفوائد مصروفاً رأسمالياً.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في تعدد الممارسات التي نادى بها معيار المحاسبة الدولي (٢٣) لمعالجة تكاليف الاقتراض. لذلك تتمحور مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي: هل يؤثر تغير المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض بدرجة معنوية إحصائية عالية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٢٣)؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على معيار المحاسبة الدولي (٢٣) تكاليف الاقتراض، من خلال الآتي:

١. الوقوف على الأسس المحاسبية لمعالجة تكاليف الاقتراض.
٢. التعرف على أثر تحول الشركة من إتباع المعالجة المحاسبية الأساسية باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً، إلى المعالجة البديلة المسموح بها بوصفها مصروفاً رأسمالياً.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من تناوله تحليل تكاليف الاقتراض وأثرها في اتخاذ القرارات خاصةً في ضوء ما لوحظ من تعثر العديد من الشركات حول العالم بسبب عجزها عن سداد الفوائد الناتجة عن هذا الاقتراض في ظل زيادة الاعتماد على التمويل بالاقتراض مثل Trading Corporation Foreign and US، لذلك يحاول هذا البحث التعرف على المعالجة المحاسبية المناسبة التي يجب على الشركة موضع البحث اتباعها لمعالجة تكاليف الاقتراض

المناسبة لإعداد القوائم المالية، الأمر الذي يظهر دور وأهمية المعلومات المحاسبية في خدمة أهداف الشركة من خلال تسليط الضوء على المعالجة المحاسبية المفضلة التي يمكن إتباعها وتطبيقها في هذا الخصوص وما ينتج عنه من زيادة منفعة تلك المعلومات في ترشيد القرارات.

فرضيات البحث

يستند البحث إلى فرضيات من أجل اختبارها لتحقيق أهداف البحث:

١. لا توجد فروق جوهرية بين صافي الربح الناتج من تطبيق سياسة الرسملة وبين صافي الربح من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.
٢. لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين نسب الربحية ("صافي الربح/الايرادات"، "صافي الربح/الأصول"، "صافي الربح/حقوق الملكية"، ربحية السهم) الناتجة من تطبيق سياسة الرسملة وبين نسب الربحية من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.
٣. لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين نسب المديونية ("المديونية/الأصول"، المديونية/حقوق الملكية"). الناتجة من تطبيق سياسة الرسملة وبين نسب المتاجرة من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

الدراسات السابقة

١. **دراسة (درغام، ٢٠٠٨)**، هدفت بشكل رئيس إلى دراسة إمكانية تطبيق الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض، ولتحقيق ذلك تم تصميم استبانة وزعت على العاملين بالدائرة المالية ذوي العلاقة بإعداد القوائم المالية في تلك الشركات.

وبينت نتائج الدراسة ما يأتي:

١. غالبية المبحوثين أكدوا أهمية إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وهذا يزيد من ثقة المستفيدين في هذه القوائم.
٢. هناك إدراك كبير من قبل إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لأهمية تطبيق معيار رسملة تكاليف الاقتراض.
٣. تطبق الشركات معيار رسملة تكاليف الاقتراض إلى حدٍ كبير.
٤. تلتزم الشركات المطبقة لرسملة تكاليف الاقتراض بقواعد الرسملة المنصوص عليها في المعيار إلى حدٍ كبير، مع تفاوت هذا الالتزام بين تلك القواعد.
٥. تطبق الشركات أسساً واضحة في معالجة تكاليف الاقتراض محاسبياً بدرجة كبيرة.

٢. **دراسة (صيام، ٢٠٠٥)**، ركزت على إظهار إيجابيات ومعوقات معايير المحاسبة الدولية في الأردن من وجهة نظر القائمين على مهنة المحاسبة.

ومن أهم نتائج الدراسة:

١. هناك تأييدٌ كبيرٌ للالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن ،لما لهذا التطبيق من إيجابيات: مثل توفير الجهد الكبير والأموال الطائلة اللازمة لوضع معايير محلية.
٢. هناك معوقات تحد من الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية: مثل اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية والتفاوت في المفاهيم

والسلوكيات والقيم السائدة واختلاف التشريعات والقوانين، والتفاوت في دور الهيئات والجمعيات المهنية المناط بها الإشراف على مهنة المحاسبة.

٣. **دراسة (المناوي، ٢٠٠٠)**، هدفت إلى دراسة المعالجات المختلفة لتكاليف الاقتراض، وذلك بتوضيح مزايا وعيوب كل منهما من حيث اتفاق المعالجة المحاسبية مع الإطار الفكري للمحاسبة المالية والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وأن توفر هذه المعالجة معلومات محاسبية تتصف بالجودة، من خلال توافر الخصائص الكيفية في المعلومات الناتجة من تطبيق هذه السياسة.

ومن أهم النتائج ما يأتي:

١. تطبيق سياسة رسملة تكاليف الاقتراض أدت إلى تحسن واضح في رقم صافي الربح الذي يرحل إلى قائمة الأرباح المحتجزة، وزيادة تكلفة الأصول المسجلة في قائمة المركز المالي وزيادة النقدية المتولدة عن أنشطة التشغيل ونقص في النقدية المتولدة عن الأنشطة الاستثمارية.

٢. تطبيق سياسة رسملة تكاليف الاقتراض تؤثر في الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية بالسلب، وعدم قابليتها للمقارنة.

٤. **دراسة (وني مري، ١٩٩٦)**، ركزت على قواعد اعتماد سياسة رسملة تكاليف الاقتراض ،حيث إنه إذا كان إعداد الأصول يتم على أجزاء، وكان استعمال كل جزء ممكناً في حين يكون العمل مستمراً في إعداد الأجزاء الأخرى، وجب عندئذ التوقف عن رسملة تكاليف الإقراض عن كل جزء تم إنجازه، أما إذا كان لا بد من إكمال جميع الأجزاء قبل أن يصبح في الإمكان استعمال أية أصول، فالعادة هي أن تستمر رسملة تكاليف الاقتراض إلى أن يتم إنجاز الأصول بالكامل.

٥. **دراسة (Anthony، ١٩٧٥)**، ركزت على ضرورة اتباع المحاسبين للمفاهيم الاقتصادية عند معالجة تكلفة التمويل ،وذلك لأن علم الاقتصاد يصف المبادئ التي تحكم الأعمال وإدارتها، في حين تهتم المحاسبة المالية بقياس نتائج الأعمال وتوصيلها إلى الإدارة، ونتيجة هذا الارتباط يتوقع الفرد وجود اتفاق بين المبادئ الاقتصادية والمحاسبية.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق الأسلوب الاقتصادي لمعالجة تكلفة التمويل سوف يكون له نتائج إيجابية سواء على قائمة المركز المالي أو معلومات قائمة الدخل.

موقع هذه الدراسة من الدراسات السابقة

إنها ارتكزت على الأساس العملي للمعيار المحاسبي الدولي (٢٣) تكاليف الاقتراض من خلال مقارنة إتباع شركة الاتصالات الفلسطينية المعالجة المحاسبية الأساسية باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً ،إذ تقوم الشركة بإعداد القوائم المالية الخاصة بها على هذا الأساس والتحول إلى المعالجة المحاسبية البديلة المسموح بها – رسملة تكاليف الاقتراض- وبحث أثر هذا التحول في القوائم المالية من خلال النسب والمؤشرات التي سيتم استخراجها، كما تنبع أهميتها من اختلاف البيئة ،لأن كافة الأبحاث السابقة كانت في بيئات مختلفة هذه الدراسة الأولى – بحسب علم الباحثين- من نوعها التي تجرى على البيئة الفلسطينية.

الإطار النظري

لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة Standard الإنجليزية، وهي تعني القاعدة المحاسبية ويميل المحاسبون إلى استخدام معيار محاسبي. ويقصد بكلمة معيار في اللغة

العربية بأنها أنموذج يوضع، يقاس في ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته، أما في المحاسبة فيقصد بها المرشد الأساس لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين (سابا، ٢٠٠٨، ١١).

كما إنه لم توضع أية معايير محاسبية فلسطينية لكي يلتزم بها ممارسو مهنة المحاسبة والشركات في العمل المحاسبي عند إعداد البيانات المالية، حيث يلاحظ أن جزءاً من الشركات والمحاسبين يسترشدون وبشكل فردي وطوعي بمعايير المحاسبة الدولية، وبدرجات متفاوتة، كما تقوم بعض الشركات وخاصة المسجلة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بنشر قوائمها المالية في الصحف اليومية تطبيقاً لمبدأ الشفافية والإفصاح (كلاب، ٢٠٠٧، ٧-٨).

تعد تكاليف الاقتراض المتعلقة بالأصول المؤهلة ذاتياً -هي الأصول التي يتطلب إنشاءها وقتاً زمنياً طويلاً ليصبح جاهزاً للاستخدام المقصود أو البيع- من الموضوعات التي أثارت الجدل بين المحاسبين لمعالجة تكاليف الاقتراض، وقد صدر المعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون تكاليف الاقتراض للوصول إلى حلول مناسبة لتكاليف الاقتراض ووصف المعالجة المحاسبية لها، فهذا المعيار يتطلب الاعتراف بتكاليف الاقتراض كمصروف، ومع ذلك يسمح هذا المعيار وكمعالجة بديلة برسلمة تكاليف الاقتراض التي تعزى مباشرة إلى تملك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل وبناءً على ذلك سنتعرف على معيار المحاسبة الدولي (٢٣) تكاليف الاقتراض وأسس القياس المحاسبي لها والتعرف على أثر تغير المعالجة المحاسبية على القوائم المالية.

تكاليف الاقتراض

هي تكلفة الفائدة والتكاليف الأخرى التي تتكبدها الشركة فيما يتعلق باقتراض الأموال. وتتضمن تكاليف الاقتراض ما يأتي (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٧، ١٢٤٢):

١. الفائدة على حساب السحب على المكشوف لدى البنك والاقتراض قصير الأجل وطويل الأجل.
٢. إطفاء الخصومات أو العلاوات المتعلقة بالاقتراض إن وجدت.
٣. إطفاء التكاليف الملحقة المتكبدة فيما يتعلق بترتيبات الاقتراض.
٤. تكاليف التمويل المتعلقة بعقود الإيجار التمويلي المعترف بها بموجب المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر، المحاسبة عن عقود الإيجار.
٥. فروقات الصرف الناتجة عن اقتراض العملات الأجنبية.

المعالجة الأساسية لتكاليف الاقتراض (حماد، ٢٠٠٦، ٤٣٣):

١. يعترف بتكاليف الاقتراض بوصفها مصروفاً في الفترة المحاسبية التي تتكبدها فيها وتحمل على قائمة الدخل.
٢. تعالج تكاليف الاقتراض بوصفها مصروفاً على الدورة المالية التي تنشأ فيها بغض النظر عن كيفية استخدام الاقتراض.
٣. يجب أن يتم الإفصاح في القوائم المالية عن السياسة المحاسبية المتبعة لمعالجة تكاليف الاقتراض.

المعالجة البديلة المسموح بها وفق المعيار المحاسبي الدولي (٢٣) (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٧، ١٢٤٣):

١. إن تكاليف الاقتراض التي تتعلق بتملك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل يجب رسملتها كجزء من تكلفة ذلك الأصل ،من هنا يجب تحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهل لرسملته بموجب هذا المعيار.
٢. بموجب هذه المعالجة البديلة التي سمح بها المعيار الدولي، يتم إدخال تكاليف الاقتراض التي تعزى مباشرة إلى تملك أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل ضمن تكلفة ذلك الأصل. ويتم رسملة تكاليف الاقتراض هذه كجزء من تكلفة الأصل عندما يكون من المحتمل أنه سينتج عنه فائدة اقتصادية مستقبلية للمنشأة ويمكن قياس التكلفة بشكل موثوق. في حين يتم الاعتراف بتكاليف الاقتراض الأخرى بوصفها مصروفاً في الفترة المالية التي تتكبدها فيها.

أسس تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة (حماد، ٢٠٠٦، ٤٣٤):

١. يجب أن ترتبط تكاليف الاقتراض ارتباطاً مباشراً بعملية تملك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل. أي إن تكاليف الاقتراض كان يمكن تجنبها لو لم يتم الإنفاق على الأصل المؤهل وبالتالي فإن الأموال المقترضة خصيصاً لغرض الحصول على أصل مؤهل محدد يمكن تحديد تكاليف الاقتراض المرتبطة مباشرة بذلك الأصل بسهولة.
٢. عندما يكون من الصعب تحديد علاقة مباشرة بين عملية اقتراض معينة وأصل مؤهل وتحديد الاقتراض الذي كان يمكن خلافاً لذلك تجنبه، يتطلب هذا الأمر ممارسة الحكم الشخصي من أجل تحديد تكاليف الاقتراض الواجب رسملتها مثال على هذه الصعوبة:
   – عندما يتم تنسيق نشاط الاقتراض بشكل مركزي.
   – عندما تستخدم المجموعة أدوات دين متعددة لاقتراض الأموال بأسعار فائدة مختلفة، وثم تقرضها على أسس مختلفة للمنشآت الأخرى في المجموعة.
   – عند استخدام قروض محددة أو مرتبطة بالعملات الأجنبية.
   – عندما تعمل المجموعة في اقتصاديات ذات تضخم مرتفع، وتقلب في أسعار الصرف.
٣. يتم تحديد مبلغ تكاليف الاقتراض القابلة للرسملة على الأصل المؤهل على أساس تكاليف الاقتراض الفعلية على ذلك الاقتراض مطروحاً منها أي دخل ناتج عن الاستثمار المؤقت للأموال المقترضة ،وذلك في حدود الاقتراض بشكل خاص لغرض الحصول على أصل مؤهل.

الدخل الناتج عن الاستثمار المؤقت للأموال المقترضة

قد ينتج عن الترتيبات التمويلية لأصل مؤهل أن تحصل الشركة على أموال مقترضة وتتكبد تكاليف اقتراض متعلقة بذلك قبل استخدام كل أو بعض الأموال المقترضة للأصل المؤهل، في مثل هذه الظروف يتم استثمار الأموال مؤقتاً بانتظار إنفاقها على الأصل المؤهل. وعند تحديد المبلغ المؤهل للرسملة خلال الفترة من تكاليف الاقتراض يجب طرح أي دخل استثمار اكتسب على هذه الأموال من تكاليف الاقتراض المتكبدة (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٧، ١٢٤٤)؛ ويمكن توضيح ذلك فيما يأتي:

١. عندما يتم اقتراض الأموال بشكل عام (اقتراضات الشركة) وتستخدم لغرض الحصول على أصل مؤهل فإن المبلغ المؤهل للرسملة من تكاليف الاقتراض يجب أن يحدد

بواسطة تطبيق معدل رسملة على النفقات على ذلك الأصل. ويكون معدل الرسملة هو المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض المطبقة على اقتراضات الشركة القائمة خلال الفترة، عدا الاقتراض الذي يتم خصيصاً للحصول على أصل مؤهل. ويجب أن لا يزيد مبلغ تكاليف الاقتراض المرسمل خلال الفترة عن مبلغ تكاليف الاقتراض المتكبدة خلال الفترة.

٢. في بعض الأحيان وعند حساب المعدل المرجح لتكاليف الاقتراض يكون مناسباً شمول جميع اقتراضات الشركة الأم والشركات التابعة.
٣. وفي أحيان أخرى يكون من المناسب أن تستخدم كل شركة تابعة معدل مرجح لتكاليف الاقتراض المناسب لاقتراضها الخاص.

زيادة القيمة المسجلة للأصل المؤهل عن المبلغ القابل للاسترداد (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٧، ١٢٤٤):

١. إذا زادت القيمة المسجلة أو التكلفة النهائية المتوقعة للأصل المؤهل عن المبلغ القابل للاسترداد أو صافي القيمة القابلة للتحقق، عندئذٍ يجب تنزيل أو شطب القيمة المسجلة بموجب متطلبات معايير المحاسبة الدولية الأخرى.
٢. في حالات محددة يتم إعادة تسجيل مبلغ التنزيل أو الشطب بموجب تلك المعايير المحاسبية الأخرى.

فترة الرسملة

تبدأ فترة الرسملة (وهي الفترة الزمنية التي يلزم رسملة الفائدة خلالها) عندما تحقق ثلاثة شروط:

١- بداية الإنفاق على الأصل.
٢- بداية أداء الأنشطة اللازمة لتجهيز الأصل للاستخدام المقصود منه.
٣- وجود فوائد قد تحققت.

وتستمر عملية رسملة الفائدة طالما أن هذه الشروط الثلاثة متحققة، وتنتهي فترة الرسملة عندما يصبح الأصل كاملاً وجاهزاً للاستخدام (Kieso, 2007, 476).

كما تضم النشاطات الضرورية لإعداد الأصل للاستخدام المقصود أو البيع أكثر من مجرد بنائه المادي ،فهي تشمل العمل التقني والإداري قبل بدء البناء المادي للأصل، مثل النشاطات المتعلقة بالحصول على الرخص قبل بدء البناء المادي للأصل، ولكن هذه النشاطات يجب أن لا تشمل الاحتفاظ بالأصل عندما لا يكون هناك إنتاج أو تطوير يغير من حالة الأصل (حماد، ٢٠٠٦، ٤٤٠). على سبيل المثال: يتم رسملة تكاليف الاقتراض المتكبدة في الفترة التي تكون نشاطات تطوير الأرض سائرة ولكن لا يتم رسملة تكاليف الاقتراض المتكبدة أثناء اقتناء الأرض لغايات البناء عليها طالما لا يوجد أي نشاط تطوير متعلق بذلك.

توقف الرسملة

١. يجب توقيف رسملة تكاليف الاقتراض عندما تستكمل وبشكل جوهري كافة النشاطات الضرورية لإعداد الأصل المؤهل للاستخدام المقصود أو البيع.
٢. عندما يتم إكمال صنع الأصل المؤهل على أجزاء بحيث يمكن استخدام كل جزء لوحده بينما يستمر العمل على الأجزاء الأخرى، فإن رسملة تكاليف الاقتراض يجب أن

تتوقف عندما تستكمل بشكل جوهري كافة النشاطات الضرورية لإعداد ذلك الجزء للاستخدام ومن الأمثلة:

أ. إن مجمع الأعمال المؤلف من عدة مبانٍ والذي يمكن استخدام كل مبنى فيه إفرادياً مثال على أصل مؤهل كل جزء فيه قابلٌ للاستخدام بينما يستمر العمل على الأجزاء الأخرى.

ب. في حين يعد مصنع الفولاذ مثال على الأصل المؤهل الذي يجب أن يكون كاملاً قبل أن يتم استخدام أي جزء منه حيث إن المصنع يحتوي على عدة عمليات صناعية تتم بشكل متتابع في أجزاء مختلفة من المصنع في الموقع نفسه.

الأصول التي تقوم الشركة بإنشائها ذاتياً

تقوم الشركات في بعض الأحيان ببناء أصولها ذاتياً. وتحديد تكاليف هذه الأصول الثابتة يمكن أن يكون مشكلة ومن دون سعر شراء أو سعر محدد بموجب عقد فعلي تعقده الشركة على أن توزع المصاريف والتكاليف للوصول إلى تكلفة الأصل المنشأ ذاتياً. وتعد المواد والأجور المباشرة التي تستخدم في بناء الأصل لا تشكل أي عقبة، فهذه التكاليف يمكن تتبعها مباشرة من أوامر المواد والعمل المرتبطة بالأصل الثابت الذي يتم إنشاؤه.

ولكن المشكلة تكمن في تحديد التكاليف غير المباشرة التي تخلق مشاكل خاصة. هذه التكاليف غير المباشرة تسمى أعباء أو مصاريف عامة مثل الفوائد البنكية، الطاقة الكهربائية، الضرائب على الأصول، أجور المشرفين، الاستهلاك للأصول الثابتة والتجهيزات (الفداغ، ٢٠٠٢، ٤٨٠). وهذه المصاريف والأعباء يمكن معالجتها بإحدى الطرائق الثلاث الآتية (Kieso, 2007, 475):

١. لا تحمل أية مصاريف عامة ثابتة على تكلفة الأصل الذي يتم إنشاؤه حسب طريقة التكاليف المباشرة.
٢. تحميل جزء من المصاريف العامة كلها إلى مراحل البناء ،وهو مفهوم التكاليف الكلية وهو ملائم في حالة اعتقاد الفرد أن التكاليف مرتبطة بكل الأصول المقامة ذاتياً.
٣. تحميل التكاليف على أساس الإنتاج الضائع. وهو تحميل الأصل المقام ذاتياً بتكلفة الفرصة البديلة بسبب بناء الأصل بدلا من شرائه.

والتكاليف الصناعية الثابتة يجب أن تحمل إلى الأصل المقام ذاتياً بنسب معينة للوصول إلى تكلفته. حيث إن هذه المعالجة تطبق بكثافة من قبل المحاسبين، لأنهم يعتقدون أنها تحقق بشكل كبير لمقابلة الإيرادات بالمصروفات. حيث إنه إذا تم تحميل المصاريف الصناعية ،ونتج عنه تسجيل تكاليف أكبر مما كان يجب أن يدفع لمنتج خارجي مستقل فإن هذه الزيادة يجب أن تسجل خسارة للفترة بدلاً من عدها مصروفاً رأسمالياً لغرض تحميل الأصل بأكبر من القيمة السوقية المحتملة (الفداغ، ٢٠٠٢، ٤٨١).

مبررات إتباع سياسة رسملة تكاليف الاقتراض

١. يتفق هذا الأسلوب في معالجة تكلفة الاقتراض مع تعريف التكلفة التاريخية للأصل والتي تتضمن كافة التكاليف الضرورية والملائمة التي تنفق على الأصل حتى يصبح صالحاً للاستخدام المعد من أجله. ولما كانت تكلفة الاقتراض المستخدمة في تمويل إنشاء الأصل هي تكلفة شأنها شأن المواد والأجور، فإنه من الضروري رسملة هذه التكاليف وإضافتها إلى تكلفة تلك الأصول.

٢. يترتب على هذه المعالجة مقابلة أفضل بين الإيرادات والمصروفات التي تسببت في توليد هذه الإيرادات، حيث إنه باعتبار الفوائد تكلفة رأسمالية، فإنها تحمل على تكلفة الأصل، وتستهلك معه، وبذلك تؤدي إلى مقابلة أفضل بين إيرادات الفترات المحاسبية ومصاريفها.
٣. توفر هذه المعالجة مقارنة أفضل بين الأصول التي تدفع قيمتها على مراحل خلال فترة الإنشاء، وبين تلك الأصول التي تدفع قيمتها مرة واحدة في نهاية إنشائها ،إذ المقابل في الحالة الأخيرة يحتوي بالضرورة على عنصر الفائدة (حماد، ٢٠٠٦، ٤٣٥).
٤. إن المعلومات التي تستند إلى التكلفة التاريخية بوصفها مؤشراً للتدفقات النقدية المتوقعة من الأصل تعد أحد الأسباب المؤيدة لعملية الرسملة، حيث إنه في تاريخ اقتناء الأصل يعتقد متخذ القرار أن قيمة التدفقات النقدية المتوقعة من الأصل تساوي على الأقل التكاليف التي تحملتها الشركة لاقتناء ذلك الأصل، وإلا لما أقدمت الشركة على عملية الاقتناء من البداية.

وعلى ذلك، فإن أي نقدية أو موارد أخرى تضحي بها الشركة في سبيل اقتناء الأصل توفر دليلاً موضوعياً للتدفقات النقدية المتوقعة من ذلك الأصل في تاريخ الاقتناء.

٥. إن علاقة السبب والنتيجة بين حيازة الأصل وتحمل الفوائد يجعل من تلك الفائدة عنصر تكلفة مشابهاً لعناصر التكلفة الأخرى مثل المواد والأجور، وعلى ذلك يجب الربط بين عنصر الفوائد وتكلفة الأصل.
٦. يرى البعض أنه قد تم الاتفاق على ضرورة تحميل الأصول المشيدة داخلياً بالتكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة المرتبطة بالإنشاء، وبجزء من التكاليف غير المباشرة الثابتة، وباعتبار تكلفة الاقتراض تكاليف غير مباشرة ثابتة، فإن من المنطقي تحميل الأصل بجزء من تكاليف الاقتراض التي تحملتها الشركة خلال مدة الإنشاء.
٧. يعتقد البعض أن سياسة رسملة تكلفة الاقتراض تؤدي إلى ما يعرف بتمهيد الربح، أي إن هذه السياسة تحقق الثبات النسبي في رقم صافي الربح ،وتضمن عدم تقلبه بشكل جوهري من سنة إلى أخرى، وذلك ينتج من استهلاك الفوائد على مدى عمر الأصل بدلا من الاعتراف بها مرة واحدة في المدة التي تستحق فيها (المناوي، ٢٠٠٠، ٤٥-٤٦).

أهم الانتقادات الموجهة لسياسة رسملة الفوائد

١. إن رسملة تكاليف الاقتراض لا توفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية، حيث تضعف هذه السياسة قدرتهم –خاصة أولئك ذوي المقدرة المحدودة- على استخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية في اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.
٢. يعترض البعض على اعتبار أن الفوائد تكلفة لها خصائص مختلفة عن التكاليف الأخرى، وهذا الاختلاف يرجع إلى أن مصدر هذه التكلفة هي الأموال التي يدفع عنها هذه الفوائد، وهذا المصدر له خصائص فريدة منها (حماد، ٢٠٠٦، ٤٣٦):
   أ. إنه يمكن الحصول على الأموال من مصادر مختلفة منها الأنشطة الإيرادية، القروض، إصدار أسهم جديدة، بيع الموارد الاقتصادية، وأحد هذه المصادر فقط القروض يتم الاعتراف بتكلفته في الإطار المحاسبي الحالي.

ب. إن الأموال المدفوعة في عملية تبادل مع أصل غير نقدي، توفر الأساس المناسب لقياس تكلفة هذا الأصل، ولذلك فلا يمكن توزيع تكلفة هذه الأموال بالطريقة نفسها توزيع تكلفة المواد والأجور الخدمات.
ت. إن تكلفة الفوائد هي عائد المقرضين عن استخدام أموالهم لفترة معينة، ولهذا فإن تكلفة الفوائد تعد مثلها مثل التوزيعات، ترتبط بالفترة.

٣. يعتقد البعض أن تطبيق هذه السياسة قد يتسبب في نتائج اقتصادية غير مرغوبة أهمها احتمال التدخل الحكومي كرد فعل لمفهوم الربحية المستخدم في هذه السياسة.
٤. يعتمد المعيار أساساً على تعريف التكلفة التاريخية لاقتناء أصل معين، ويهمل تعريف قيمة الأصل، حيث قيمة الأصل تمثل في القيمة الحالية للمنافع الاقتصادية المتوقعة من الأصل، ويعلق البعض على الأهمية النسبية لكل من مفهوم التكلفة ومفهوم القيمة الحالية بأن "تعد التكلفة جوهرية أساساً، لأنها تقترب من القيمة العادلة في تاريخ اقتناء الأصل، ولكنها ليست هامة في حد ذاتها ،حيث تمثل مبالغ دفعت فعلاً، وتستمد أهميتها من كونها مقياساً لقيمة ما تم اقتناؤه" ويستنتج من ذلك إن أهمية التكلفة ترجع إلى كونها مقياسا للقيمة، وأن التكلفة تقترب من القيمة العادلة في تاريخ الاقتناء، ولأنهما قد يختلفان، فالقيمة قد تختلف من مدة إلى أخرى ولكن التكلفة تظل ثابتة في الدفاتر. مما سبق يعتقد أنه على المحاسبين التركيز على قيمة الأصل وليس على تكلفته خاصة عند عملية المبادلة ،ولا يستطيع الفرد أن يجادل في أن قيمة الأصل (المنافع الاقتصادية المتوقعة) قد ازدادت لمجرد أن تمويل الأصل قد تم عن طريق الاقتراض (المناوي، ٢٠٠٠، ٣٩).
٥. يرى البعض أن رسملة تكلفة الاقتراض تؤدي إلى التأثير في دلالة رقم صافي الربح، حيث تقاس دلالة صافي الربح بمدى اقترابه من صافي التدفق النقدي، وإن التوسع في رسملة التكاليف بصفة عامة يؤدي إلى تدنية جودة رقم صافي الربح، وتأكيداً للحقيقة السابقة، حيث إن رسملة تكلفة الاقتراض تؤدي إلى ارتفاع صافي الربح بشكل ملحوظ في الفترة التي يتم فيها إنشاء الأصل ،مما يؤدي إلى زيادة الضرائب، واحتمال زيادة في التوزيعات، مما يؤدي إلى انخفاض صافي التدفق النقدي، ومن ثم ابتعاده عن رقم صافي الربح.
٦. يستند مؤيدو الرسملة إلى أن هذه السياسة تحقق مقابلة أفضل بين الإيرادات والمصروفات، وقد وجد الباحث أنه قد تم الإخلال بهذا الرأي أكثر من مرة في المعايير المحاسبية لسبب أو لآخر، حيث يوصي المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) بعدم رسملة تكلفة الأبحاث والتطوير، ما لم تكن تتعلق بأصل ملموس أو غير ملموس له استخدامات بديلة، ومن ناحية أخرى ،فالمعالجة المحاسبية هي لنفقات التأسيس، حيث إنه من المفترض أن تستنفد هذه النفقات على عدد من السنوات يساوي عمر الأصل من وجهة نظر مبدأ المقابلة، ولكن هذه المعالجة لا تتم في الواقع العملي، حيث تستنفذ هذه النفقات على عدة سنوات لا تقل عن خمس سنوات في الغالب. وعلى النقيض من رأي مؤيدي الرسملة يعتقد أن الفوائد لا تضيف شيئا إلى قيمة الأصل (المنافع المتوقعة من خدمة الأصل) وترتبط بالفترة، ومن ثم يجب تحميلها على الإيرادات في الفترة التي تستحق (الصادق، ١٩٩٠، ٣٢).
٧. يعتقد مؤيدو الرسملة أن هذه السياسة تؤدي إلى مقارنة أفضل بين الأصول التي تدفع قيمتها على دفعات أثناء الإنشاء وبين تلك الأصول التي تدفع قيمتها مرة واحدة في

نهاية فترة الإنشاء، ولكن القابلية للمقارنة في هذه الحالة محدودة تماما فهناك حالات أخرى قد لا تكون عملية المقارنة ممكنة، كما لو كان هناك أصلان متماثلان أحدهما ممول عن طريق الاقتراض والآخر من مصادر داخلية، فتكلفة الأصلين، وأقساط الإهلاك، وتكلفة الإنتاج، وصافي الربح ،تصبح عندئذ غير قابلة للمقارنة (الجوهري، ١٩٩٠، ٤٠).

٨. إن علاقة السبب والنتيجة بين تحمل تكلفة الاقتراض وبين إنشاء الأصول هي موضع شك، فتكلفة الاقتراض تتقلب بحسب مستويات الاقتراض وأسعار الفائدة التي تتحكم فيها عوامل أخرى غير مجرد اقتناء الأصول.

٩. يؤيد البعض هذه السياسة على أساس أنها تؤدي إلى تمهيد الربح من سنة إلى أخرى، ويعترض البعض على تمهيد الربح المحاسبي، ويصفه بأنه تمهيد دفتري يعتمد على استغلال الإدارة للمرونة في اختيار الطرائق المحاسبية من بين مجموعة الطرائق المتعارف عليها، ويعد نوعاً من التمهيد الدفتري لغرض عرض البيانات المحاسبية بشكل لا يعبر عن حقيقتها، وهذا يختلف عن التمهيد الحقيقي والذي ينتج من قرارات الإدارة بالتحكم في توقيت ونوعية أحداث معينة، ويعتقد الباحث أن اختيار سياسة تكلفة الاقتراض إذا استخدمت بهدف تمهيداً الربح، فإنها تعد في هذه الحالة تمهيد من النوع الأول.

١٠. لم يحدد المعيار ماهية الأصول المؤهلة لرسملة تكلفة الاقتراض بصورة تمنع أي لبس، فعلى سبيل المثال يمنع المعيار رسملة تكلفة الاقتراض لأنواع معينة من المخزون السلعي، حتى إذا كان تأثير سياسة الرسملة جوهرياً، ومع ذلك لم يحدد المعيار هذه الأنواع بصورة واضحة.

١١. لم يحدد المعيار ما هو المقصود بالمشروعات التي تنتج بصورة منفصلة ،وهل هي مقصورة على ما حدده المعيار أم أنها على سبيل المثال، ويذكر مجلس معايير المحاسبة الدولية أنه إذا أثير جدل حول أصل ما في كونه مشروعاً منفصلاً أو من عناصر المخزون التي تصنع بصورة روتينية، فإنه يفترض أن هذا الأصل هو مشروع منفصل، ويعلق البعض على تطبيق المعيار اعتماداً على اختبارات افتراضية سوف تؤدي إلى التنوع في الممارسات بشأن عمليات متماثلة (Arcady and Baker, 1981, 64-66).

١٢. يرى البعض أن المعيار قد استخدم ألفاظاً غير محددة، وتفتح الباب على مصراعيه للتنوع في الممارسات.

١٣. يرى البعض أن حساب الفوائد المرسملة على أساس المتوسط المرجح للنفقات المتراكمة والذي يشتمل الإنفاق على الأصل المؤهل أياً كان مصدره، سوف يؤدي إلى تعلية الأصل بفوائد محتسبة على الأموال المملوكة التي تكون قد أنفقت على الأصل.

١٤. عند استخدام المتوسط المرجح لمعدلات الفائدة، لم يحدد المعيار كيف يمكن حساب هذا المتوسط، وهل من الضروري أن تدخل كل القروض في حساب هذا المتوسط، أم أن الشركة عليها أن تختار مجموعة القروض التي استخدمت في تمويل إنشاء الأصل، ويرى البعض أن الشركة عليها أن تلجأ إلى الحكم الشخصي مرة أخرى حتى يمكنها الحصول على المعدل الدقيق.

١٥. وقد سمح المعيار المحاسبي بإمكانية طرح دخل الفوائد على القروض التي يعاد استثمارها بصورة مؤقتة حتى بداية الأنشطة الضرورية لإنشاء الأصل من مصروف

الفوائد المستحقة على هذه الديون، ولا شك أن هذه المعالجة تجعل من عمليات حساب المتوسط المرجح لمعدلات الفائدة أكثر تعقيداً، ويعترض البعض على هذا على أساس أنه لا يمكن الفصل بين ثلاثة أنشطة مختلفة ،وهي اقتراض الأموال والاستثمار المؤقت لها واقتناء الأصول الرأسمالية.

١٦.يعتقد البعض أن الإفصاح الذي تتطلبه المعايير بصفة عامة غير كافٍ، حيث يرى ضرورة الإفصاح عن آثار رسملة تكلفة الاقتراض على صافي الربح وعلى نصيب السهم من صافي الربح مع عمل مقارنة إذا ما اتبع البديل المحاسبي الآخر، وهو اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

١٧.بموجب المعالجة المحاسبية البديلة المسموح بها ترسمل تكاليف الاقتراض التي تعزى مباشرة إلى تملك أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل ضمن تكلفة ذلك الأصل. ويتم رسملة تكاليف الاقتراض هذه كجزء من تكلفة الأصل عندما يكون من المحتمل أنه سينتج عنها فائدة اقتصادية مستقبلية (المناوي، ٢٠٠٠، ٤٤).

أثر رسملة تكاليف الاقتراض في القوائم المالية بحسب المعيار المحاسبي الدولي (٢٣):

الإلزام برسملة الفائدة قد يكون له أثر معنوي على القوائم المالية لشركات الأعمال. من خلال أثرها في صافي الدخل العام، ومن ثم في عائد السهم وبصفة خاصة في شركات المرافق العامة، ورغم أن الإلزام برسملة الفائدة قد أصبح يستخدم على نطاق واسع الآن، إلا إنه مازال محل خلاف. ومن الوجهة النظرية يعتقد الكثيرون أن تكلفة الفائدة إما أن ترسمل على الإطلاق أو أن لا ترسمل بالكامل (الفداغ، ٢٠٠٢، ٤٩١-٤٩٣). وفيما يأتي أثر الرسملة على القوائم:

١. تأثير السياسة المتبعة في نتائج قائمة الدخل

إن عملية رسملة تكاليف الاقتراض تؤدي إلى تحسن فوري في صافي الربح في سنوات إنشاء الأصل ،وذلك بمقدار الفوائد التي ترسمل مطروحاً منها الوفر الضريبي على هذه الفوائد، مما يؤدي إلى التحسن في بعض النسب المالية المهمة، أما اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً فهو على العكس من ذلك ،لأنه سوف يؤدي إلى انخفاض صافي الربح في السنوات التي تتحمل فيها فوائد على القروض التي استخدمتها سواء أكان في إنشاء الأصل أو استخدامات أخرى.

ولكن على المدى الطويل وبعد الانتهاء من إنشاء الأصل والبدء في استخدامه، فإن الأثر يصبح عكسياً، بسبب انخفاض صافي الربح بمقدار اهتلاك الفوائد التي سبق رسملتها، ولكن في حالة اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً فسوف يرتفع صافي الربح على المدى الطويل، لأن الشركة تكون قد تحملت مصاريف إضافية في السنوات الأولى للإنشاء، وفي الوقت الحاضر تم إلغاء هذه المصاريف بسبب تسديد القروض المسجلة على الشركة.

٢. تأثير السياسة المتبعة على قائمة الأرباح المحتجزة

قائمة الأرباح المحتجزة تتأثر برقم صافي الربح المرحل إليها من قائمة الدخل. والذي يكون تأثير اتباع سياسة الرسملة للفوائد عليه بزيادة صافي الربح، والعكس في حالة إتباع سياسة اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً، وتعد قائمة الأرباح المحتجزة عبارة عن حلقة الوصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، حيث إن رقم صافي الربح سوف يرحل إلى قائمة الأرباح المحتجزة، والتي ترحل بدورها إلى قائمة المركز المالي بجانب حقوق الملكية.

٣. تأثير السياسة المتبعة في الميزانية العمومية

إتباع سياسة رسملة تكلفة الفوائد تؤثر على الميزانية العمومية في اتجاهين، الاتجاه الأول هو زيادة تكلفة الأصول نظراً لأن الفوائد المرسملة تحمل على تكلفة الأصول وتندمج معها، وهو ما يمكن اعتباره تأثيراً مباشراً، والاتجاه الثاني هو زيادة حقوق الملكية من خلال زيادة الأرباح المحتجزة والتي تأثرت بقائمة الدخل من قبل، وهو ما يمكن اعتباره تأثيراً غير مباشر، وعلى العكس من ذلك في حالة اعتبار تكاليف الاقتراض مصروفاً إيرادياً يخص السنة التي حدث فيها، فلن تتأثر الأصول بقيمة الفوائد المستحقة على القروض الخاصة بإنشاء الأصل ذاتياً، وأيضا سوف تنخفض قيمة حقوق الملكية انخفاض الأرباح المحتجزة والتي تأثرت بقائمة الدخل من قبل.

٤. تأثير السياسة المتبعة في قائمة التدفقات النقدية

إن أثر السياسة المتبعة لتكلفة الاقتراض ينصب على قطاعي الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية وذلك كما يأتي (المناوي، ٢٠٠٠، ٤٨-٥٠):

١. **أثر السياسة المتبعة في الأنشطة التشغيلية:** حيث يوضح هذا القطاع التغير في النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، وهذا التغير يمكن إيجاده سواء بتعديل صافي الربح بالعناصر التي يترتب عليها دخول أو خروج نقدية مثل الإهتلاك والنفاذ ومكاسب أو خسائر بيع أصول ثابتة، وكذلك يعدل بالتغيرات التي تحدث في الأصول قصيرة الأجل والالتزامات قصيرة الأجل. حيث إنه في حالة اتباع سياسة الرسملة سوف تكون النقدية المتولدة من العمليات التشغيلية مرتفعة بالفرق ببين صافي الربح والزيادة في مدفوعات الضرائب، عنها باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً سيؤدي إلى تخفيض صافي الربح الذي يقوم بدوره بتخفيض النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية.

٢. **أثر السياسة المتبعة على الأنشطة الاستثمارية:** حيث يوضح التغير في النقدية الناتجة عن التصرفات في الأصول طويلة الأجل، وتؤثر سياسة رسملة تكلفة الاقتراض في ناتج الأنشطة التشغيلية من خلال تأثيرها المباشر على النقدية الخارجة للاستثمار في الأصول طويلة الأجل، ومن ثم تؤدي إلى انخفاض التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، والأثر النهائي على قائمة التدفقات النقدية هو نقص في التدفقات النقدية الصافية نتيجة زيادة مدفوعات الضرائب.

الإفصاح

يجب أن يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة لمعالجة تكاليف الاقتراض ومبلغ تكاليف الاقتراض المرسملة خلال الفترة، ومعدل الرسملة المستخدم لتحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة (القاضي وحمدان، ٢٠٠٨، ١٥٠-١٥١).

الدراسة التطبيقية

منهجية البحث

استخدم الأنموذج الوصفي التحليلي لعرض المعايير والدراسات السابقة في مجال البحث، وتفسير أثر اختلاف المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، وذلك من خلال المصادر الثانوية لإظهار الجانب النظري للبحث بالرجوع إلى الكتب والدوريات والمجلات والأبحاث العلمية والرسائل العربية والأجنبية، وأيضاً من خلال المصادر الأولية من خلال المقابلات والاتصالات الهاتفية والمراسلة

الالكترونية، وذلك لإظهار وتوضيح الإطار العملي للبحث، ولاختبار فرضيات الدراسة استخدم البرنامج الإحصائي (SPSS) باستخدام المؤشر الإحصائي (t) (Paired Samples Test) اختبار العينات الزوجية لفحص درجة المعنوية ودرجة الاختلاف بين قيمة (t) الجدولية وقيمة (t) المحسوبة للاعتماد عليها في تفسير النتائج التحليلية للدراسة، ولتدعيم النتائج تم إجراء اختبار البيانات غير المعلمية، حيث تستخدم هذه الاختبارات في حالة عدم خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي وعندما يكون حجم العينة أقل من ٣٠ (بربخ، ٢٠٠٨). ولقد تم استخدام اختبار العينات المرتبطة (Two Related Samples Test) وهو اختبار ضروري لتدعيم نتائج الدراسة التطبيقية لاختبار الفرضيات.

مجتمع البحث وعينته (حالة شركة الاتصالات الفلسطينية)

تأسست شركة الاتصالات الفلسطينية سنة ١٩٩٥م كشركة مساهمة عامة وباشرت أعمالها في الأول من يناير عام ١٩٩٧م كمشغل ومقدم لكافة أنواع خدمات الاتصالات من شبكات الهواتف الثابتة والخلوية والانترنت وخدمات تراسل المعطيات والمعلومات والدارات الرقمية المؤجرة. وأصبحت شركة الاتصالات الفلسطينية أحد أسس الاقتصاد الفلسطيني وداعمة لنموه وتطوره وبوصلة للاستثمار باعتبارها المساهم الرئيس والمشغل الأكبر في الاقتصاد الفلسطيني.

وقد تم اختيار شركة الاتصالات الفلسطينية (دراسة حالة) لأنها إحدى الشركات الخمس الأكثر تداولاً في بورصة فلسطين للأوراق المالية من حيث حجم رأس المال، حجم التداول، القيمة الاسمية للسهم، نصيب السهم من الأرباح، وتعد الشركة الأكثر انتشاراً بين أفراد المجتمع الفلسطيني بكافة شرائحه، وتعد من أكثر الشركات تشغيلاً على مستوى القطاع الخاص، وتعد قوائم مالية مدققة دورياً، مما يسهل عملية جمع المعلومات والوصول إليها بأقل وقت وتكلفة، وتعد نسب التمويل بالاقتراض نسبة إلى إجمالي حقوق الملكية في السنوات التي تم تعديلها من سنة ٢٠٠٣م – ٢٠٠٧م نسباً عالية وجوهرية. والجدول ١ يوضح ذلك:

الجدول ١

نسبة التمويل بالدين					
السنة	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة التمويل	27.10%	21.50%	12.10%	22.90%	14.80%

المصدر: إعداد الباحثان.

أدوات البحث

تم جمع القوائم المالية المتمثلة في الميزانية العمومية وقائمة الدخل المنشورة لشركة الاتصالات الفلسطينية من سنة ١٩٩٨م حتى عام ٢٠٠٧م، وبعد ذلك تم إجراء بعض التعديلات للقوائم المالية من سنة ٢٠٠٣م إلى سنة ٢٠٠٧م بحيث يتم تعديلها من المعالجة المحاسبية الأساسية لتكاليف الاقتراض باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً إلى المعالجة المحاسبية البديلة المسموح بها باعتبار الفوائد مصروفاً رأسمالياً، وتبقى السنوات التي تسبقها كما هي، وبعد ذلك تم تبويب القوائم المالية ودراستها واستخراج النسب والمؤشرات المالية المهمة ومقارنة السنوات الخمس الأولى بالسنوات الخمس التي تليها.

إجراءات البحث

تتمثل إجراءات البحث في الآتي:

١. الحصول على القوائم المالية المنشورة المطلوبة وبعض المعلومات غير المنشورة.
٢. قياس بعض المؤشرات والنسب المالية المهمة في عملية اتخاذ القرار مثل صافي الربح، إجمالي الأصول، حقوق الملكية، ونسب الربحية، ونسب المديونية.
٣. تعديل القوائم المالية للشركة باستخدام المعلومات المتاحة للأخذ بسياسة اعتبار الفوائد رأسمالية وسياسة اعتبارها مصروفاً إيرادياً.
٤. إعادة قياس المؤشرات والنسب السابقة.
٥. قياس الفرق بين ثانياً ورابعاً وتحليلها.
٦. استخدام جوهر هذه الفروق للوصول إلى نتيجة قد تدعم الفرضية أو تنفيها.

أنموذج البحث

تم بناء نموذج البحث بعد تحديد مشكلة البحث وأهدافه، حيث تمثل المعالجة المحاسبية المتبعة لتكلفة الاقتراض بالمتغير المستقل، وتنقسم إلى المعالجة الأساسية والمعالجة المسموح بها، وتمثل المؤشرات والنسب المالية المتغيرات التابعة وتتمثل بصافي الربح، نسب الربحية ("صافي الربح/الإيرادات"، "صافي الربح/الأصول"، "صافي الربح/حقوق الملكية"، ربحية السهم) نسب المديونية ("المديونية/الأصول"، المديونية/حقوق الملكية").

اختبار الفرضيات

ولاختبار فرضيات البحث استخدم البرنامج الإحصائي (SPSS) باستخدام المؤشر الإحصائي (t) (Paired Samples Test) لفحص درجة المعنوية ودرجة الاختلاف بين قيمة (t) الجدولية وقيمة (t) المحسوبة للاعتماد عليها في تفسير النتائج التحليلية للبحث، ولتدعيم النتائج تم إجراء اختبار البيانات غير المعلمية حيث يستخدم هذا الاختبار في حالة عدم خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي وعندما يكون حجم العينة أقل من ٣٠، ولقد تم استخدام (Two Related Samples Test)، اختبار العينات المرتبطة وهو اختبار ضروري لتدعيم نتائج الدراسة التطبيقية لاختبار الفرضيات.

ولأهمية عنصر الفوائد التي تم رسملتها خلال السنوات الخمس لسنوات التحليل ،فيعد عنصر الفوائد التي تم رسملتها عنصراً مهماً وله تأثير على القرار المتخذ من قبل الإدارة ونسبة الفوائد التي تم رسملتها لصافي الدخل لسنوات التحليل كما هي موضحة في الجدول ٢.

الجدول ٢

يبين نسبة الفوائد المرسملة إلى صافي الدخل

نسبة (الفوائد المرسملة/صافي الدخل)					
السنة	2003	2004	2005	2006	2007
الفوائد/صافي الدخل	15.617	4.039	2.924	3.971	7.654

المصدر: إعداد الباحثان.

يبين جدول ٣ أن التحليلات الإحصائية لأداء شركة الاتصالات الفلسطينية عن عام ٢٠٠٣م تؤكد على حقيقة أن رسملة تكلفة الاقتراض تكون واضحة وجوهرية عندما تكون

الفوائد المرسملة جوهرية، فنجد زيادة في نسبة صافي الربح قيمتها ١٥.٦١٧% وزيادة في نسبة (صافي الربح/إجمالي الأصول) ١٤.٦٩٨% وزيادة في نسبة (صافي الربح/الإيرادات) 15.617%، وزيادة في نسبة (صافي الربح/حقوق الملكية) ١٣.٨٩٣%، وزيادة في (ربحية السهم) بنسبة ١٥.٦١٧%، في حين نجد أن نسب المديونية قد انخفضت نتيجة اتباع سياسة الرسملة، فنجد أن نسبة (إجمالي المديونية/إجمالي الأصول) قد انخفضت بنسبة ٠.٧٩٥% ونسبة (إجمالي المديونية/حقوق الملكية) قد انخفضت بنسبة ١.٥٣٨%. وكذلك لجميع السنوات.

الجدول ٣
أثر رسملة تكاليف الاقتراض على القوائم المالية لشركة الاتصالات الفلسطينية لعام ٢٠٠٣م

البيـــان	من دون رسملة	رسملة	الزيادة(النقص)	النسبة المئوية
صافي الربح	11499127	13294992	1795865	15.617
إجمالي الأصول	224124562	225920427	1795865	0.801
حقوق الملكية	114953167	116749032	1795865	1.562
إجمالي المطلوبات	76380483	76380483	0	0.000
الإيرادات	101699571	101699571	0	0.000
عدد الأسهم	67641924	67641924	0	0.000
مصاريف التمويل	1839284	43419	-1795865	-97.639
صافي الربح ق. ض.	12599127	14394992	1795865	14.254
نسب الربحية				
صافي الربح/الإيرادات	11.307	13.073	1.766	15.617
صافي الربح/إجمالي الأصول	5.131	5.885	0.754	14.698
صافي الربح/حقوق الملكية	10.003	11.388	1.384	13.839
ربحية السهم	0.170	0.197	0.027	15.617
نسب المديونية				
المديونية/إجمالي الأصول	34.079	33.809	-0.271	-0.795
المديونية/حقوق الملكية	66.445	65.423	-1.022	-1.538
معدل تغطية الفوائد المدينة	7.850	332.537	324.687	4136.127
تبلغ الفوائد المرسملة هذا العام	1795865			

المصدر: إعداد الباحثان.

اختبار التوزيع الطبيعي شابيرو ويلك (Shapiro- Wilk)

تم إجراء اختبار شابيرو ويلك لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات معلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. وجدول ٤ يبين ذلك.

الجدول ٤

اختبار التوزيع الطبيعي شابيرو ويلك (Shapiro-Wilk)

	Statistic	df	Sig.
صافي الربح رسملة	0.882	5	0.317
صافي الربح بدون	0.906	5	0.442
صافي الربح / الإيرادات رسملة	0.879	5	0.307
صافي الربح / الإيرادات بدون	0.919	5	0.524
صافي الربح / الأصول رسملة	0.914	5	0.495
صافي الربح / الأصول من دون	0.913	5	0.483
صافي الربح / حقوق الملكية رسملة	0.906	5	0.441
صافي الربح / حقوق الملكية من دون	0.922	5	0.542
ربحية السهم رسملة	0.994	5	0.993
ربحية السهم من دون	0.984	5	0.954
المديونية / إجمالي الأصول رسملة	0.899	5	0.407
المديونية / إجمالي الأصول من دون	0.913	5	0.487
المديونية / حقوق الملكية رسملة	0.842	5	0.170
المديونية / حقوق الملكية بدون	0.847	5	0.185

المصدر: إعداد الباحثان.

يوضح جدول ٤ أن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم أكبر من ٠.٠٥ (sig. >٠.٠٥) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

** اختبار الفرضية الأولى: التحول من معالجة محاسبية إلى الأخرى بالنسبة لصافي الربح:

Ho: لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين صافي الربح الناتج من تطبيق سياسة الرسملة وبين صافي الربح من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

الجدول ٥

معنوية الفرق في (صافي الربح)

Paired Samples Test								
المحور	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	95% Confidence		قيمة "t"	مستوى الدلالة
					اقل قيمة	اعلى قيمة		
صافي الربح رسملة - صافي الربح بدون	4	5261476	0.332	1483315	1143133	9379819	3.547	0.024

* قيمة (T) الجدولية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) ودرجة الحرية (٤) تساوي (٢.٧٧٦).

المصدر: إعداد الباحثان.

يتضح من جدول ٥ أن قيمة (t) المحسوبة تعادل ٣.٥٤٧ في حين قيمة (t) الجدولية تعادل ٢.٥٧١، والانحراف المعياري ٠.٣٣٢ ومستوى الدلالة أقل من ٥%، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهذا يفيد بأن الاختلافات بين صافي الربح باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً وصافي الربح باعتبار الفوائد مصروفاً رأسمالياً

جوهرياً عبر سلسلة زمنية من عام ١٩٩٨م حتى عام ٢٠٠٢م المتمثلة بالمعالجة المحاسبية الأساسية باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً، والسلسلة الزمنية من عام ٢٠٠٣م حتى عام ٢٠٠٧م، المتمثلة بالمعالجة المحاسبية البديلة المسموح بها برسملة تكلفة الاقتراض.

** اختبار الفرضية الثانية: التحول من معالجة محاسبية إلى أخرى بالنسبة إلى نسب الربحية:

أ. التحول من معالجة محاسبية إلى أخرى لنسبة (صافي الربح/الإيرادات)

Ho: لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين (صافي الربح/الايرادات) الناتج من تطبيق سياسة الرسملة وبين (صافي الربح/الايرادات) من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

الجدول ٦

معنوية الفرق في نسب الربحية بين (صافي الربح / الإيرادات)

Paired Samples Test								
المحور	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	95% Confidence		قيمة "t"	مستوى الدلالة
					اقل قيمة	اعلى قيمة		
صافي الربح/ الإيرادات رسملة - صافي الربح/ الإيرادات بدون	4	3.091	1.045	0.467	1.793	4.388	6.612	0.003

* قيمة (T) الجدولية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) ودرجة الحرية (٤) تساوي (٢.٧٧٦).

المصدر: إعداد الباحثان.

يتضح من جدول ٦ أن قيمة (t) المحسوبة تعادل ٦.٦١٢ بينما قيمة (t) الجدولية تعادل ٢.٥٧١، والانحراف المعياري ١.٠٤٥ ومستوى الدلالة أقل من ٥%، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهذا يفيد بأن الاختلافات بين (صافي الربح/الإيرادات) من دون رسملة وبين (صافي الربح/الإيرادات) بالرسملة جوهرياً عبر سلسلة زمنية من عام ١٩٩٨م حتى عام ٢٠٠٢م المتمثلة بالمعالجة المحاسبية الأساسية باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً، والسلسلة الزمنية من عام ٢٠٠٣م حتى عام ٢٠٠٧م، المتمثلة بالمعالجة المحاسبية البديلة المسموح بها برسملة تكلفة الاقتراض.

ب. التحول من معالجة محاسبية إلى أخرى لنسبة (صافي الربح/إجمالي الأصول)

Ho: لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين (صافي الربح/إجمالي الأصول) الناتج من تطبيق سياسة الرسملة وبين (صافي الربح/إجمالي الأصول) من اعتبار الفوائد مصروفاً إرادياً.

الجدول ٧
معنوية الفرق في نسب الربحية بين (صافي الربح/إجمالي الأصول)

Paired Samples Test								
المحور	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	95% Confidence		قيمة "t"	مستوى الدلالة
					أقل قيمة	أعلى قيمة		
صافي الربح / الأصول رسملة - صافي الربح / الأصول بدون	4	1.297	0.471	0.211	0.712	1.883	6.154	0.004

* قيمة (T) الجدولية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) ودرجة الحرية (٤) تساوي (٢.٧٧٦).
المصدر: إعداد الباحثان.

يتضح من جدول ٧ أن قيمة (t) المحسوبة تعادل ٦.١٥٤ بينما قيمة (t) الجدولية تعادل ٢.٥٧١ والانحراف المعياري ٠.٤٧١ ومستوى الدلالة أقل من ٥%، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهذا يفيد بأن الاختلافات بين (صافي الربح/إجمالي الأصول) باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً و(صافي الربح/إجمالي الأصول) باعتبار الفوائد مصروفاً رأسمالياً جوهري عبر سلسلة زمنية من عام ١٩٩٨م حتى عام ٢٠٠٢م المتمثلة بالمعالجة المحاسبية الأساسية باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً، والسلسلة الزمنية من عام ٢٠٠٣م حتى عام ٢٠٠٧م، المتمثلة بالمعالجة المحاسبية البديلة المسموح بها برسملة تكلفة الاقتراض.

ت. التحول من معالجة محاسبية إلى أخرى لنسبة (صافي الربح/حقوق الملكية)

Ho: لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين (صافي الربح/حقوق الملكية) الناتج من تطبيق سياسة الرسملة وبين (صافي الربح/حقوق الملكية) من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

الجدول ٨
معنوية الفرق في نسب الربحية بين (صافي الربح/حقوق الملكية)

Paired Samples Test								
المحور	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	95% Confidence		قيمة "t"	مستوى الدلالة
					اقل قيمة	اعلى قيمة		
صافي الربح/حقوق الملكية رسملة - صافي الربح/حقوق الملكية بدون	4	1.829	0.561	0.251	1.133	2.525	7.295	0.002

* قيمة (T) الجدولية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) ودرجة الحرية (٤) تساوي (٢.٧٧٦).
المصدر: إعداد الباحثان.

يتضح من جدول ٨ أن قيمة (t) المحسوبة تعادل ٧.٢٩٥ بينما قيمة (t) الجدولية تعادل ٢.٥٧١ والانحراف المعياري ٠.٥٦١ ومستوى الدلالة أقل من ٥%، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهذا يفيد بأن الاختلافات بين (صافي

الربح/حقوق الملكية) باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً و(صافي الربح/حقوق الملكية) باعتبار الفوائد مصروفاً رأسمالياً جوهرياً عبر سلسلة زمنية من عام ١٩٩٨م حتى عام ٢٠٠٢م المتمثلة بالمعالجة المحاسبية الأساسية باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً، والسلسلة الزمنية من عام ٢٠٠٣م حتى عام ٢٠٠٧م، المتمثلة بالمعالجة المحاسبية البديلة المسموح بها برسملة تكلفة الاقتراض.

ث. التحول من معالجة محاسبية إلى أخرى لنسبة (ربحية السهم)

Ho: لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين (ربحية السهم) الناتج من تطبيق سياسة الرسملة وبين (ربحية السهم) من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

الجدول ٩

معنوية الفرق في نسب الربحية (ربحية السهم)

Paired Samples Test

المحور	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	95% Confidence		قيمة "t"	مستوى الدلالة
					اقل قيمة	أعلى قيمة		
ربحية السهم رسملة - ربحية السهم بدون	4	0.350	0.228	0.102	0.067	0.634	3.434	0.026

* قيمة (T) الجدولية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) ودرجة الحرية (٤) تساوي (٢.٧٧٦).

المصدر: إعداد الباحثان.

يتضح من جدول ٩ أن قيمة (t) المحسوبة تعادل ٣.٤٣٤ في حين أن قيمة (t) الجدولية تعادل ٢.٥٧١ والانحراف المعياري ٠.٢٢٨ ومستوى الدلالة أقل من ٥%، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهذا يفيد بأن الاختلافات بين (ربحية السهم) باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً (ربحية السهم) باعتبار الفوائد مصروفاً رأسمالياً جوهرياً عبر سلسلة زمنية من عام ١٩٩٨م حتى عام ٢٠٠٢م المتمثلة بالمعالجة المحاسبية الأساسية باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً، والسلسلة الزمنية من عام ٢٠٠٣م حتى عام ٢٠٠٧م، المتمثلة بالمعالجة المحاسبية البديلة المسموح بها برسملة تكلفة الاقتراض.

٣. اختبار الفرضية الثالثة: التحول من معالجة محاسبية إلى الأخرى بالنسبة إلى نسب المديونية:

أ. التحول من معالجة محاسبية إلى أخرى لنسبة (المديونية/إجمالي الأصول):

Ho: لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين (المديونية/إجمالي الأصول) الناتج من تطبيق سياسة الرسملة وبين (المديونية/إجمالي الأصول) من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

الجدول ١٠
معنوية الفرق في نسب المديونية بين (المديونية/إجمالي الأصول)

Paired Samples Test								
المحور	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	95% Confidence		قيمة "t"	مستوى الدلالة
					اقل قيمة	اعلى قيمة		
المديونية/ حقوق الملكية رسملة - المديونية/ حقوق الملكية بدون	4	-0.994	0.283	0.127	-1.346	-0.643	-7.852	0.001

قيمة (T) الجدولية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) ودرجة الحرية (٤) تساوي (٢.٧٧٦).
المصدر: إعداد الباحثان.

يتضح من جدول ١٠ أن قيمة (t) المحسوبة تعادل ٧.٨٥٢- في حين أن قيمة (t) الجدولية تعادل ٢.٥٧١ والانحراف المعياري ٠.٢٨٣ ومستوى الدلالة أقل من ٥%، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهذا يفيد بأن الاختلافات بين نسبة المديونية/إجمالي الأصول باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً وبين نسبة المديونية/إجمالي الأصول باعتبار الفوائد مصروفاً رأسمالياً جوهرياً عبر سلسلة زمنية من عام ١٩٩٨م حتى عام ٢٠٠٢م المتمثلة بالمعالجة المحاسبية الأساسية باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً، والسلسلة الزمنية من عام ٢٠٠٣م حتى عام ٢٠٠٧م، المتمثلة بالمعالجة المحاسبية البديلة المسموح بها برسملة تكلفة الاقتراض.

ب. التحول من معالجة محاسبية إلى أخرى لنسبة (المديونية/حقوق الملكية)

Ho: لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين (المديونية/حقوق الملكية) الناتج من تطبيق سياسة الرسملة وبين (المديونية/حقوق الملكية) من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

الجدول ١١
معنوية الفرق في نسب المديونية بين (المديونية/حقوق الملكية)

Paired Samples Test								
المحور	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	95% Confidence		قيمة "t"	مستوى الدلالة
					اقل قيمة	اعلى قيمة		
المديونية / إجمالي الأصول رسملة - المديونية / إجمالي الأصول بدون	4	-0.391	0.141	0.063	-0.566	-0.216	-6.199	0.003

قيمة (T) الجدولية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) ودرجة الحرية (٤) تساوي (٢.٧٧٦).
المصدر: إعداد الباحثان.

يتضح من جدول ١١ أن قيمة (t) المحسوبة تعادل ٦.١٩٩- في حين أن قيمة (t) الجدولية تعادل ٢.٥٧١ والانحراف المعياري ٠.١٤١ ومستوى الدلالة أقل من ٥%، مما

يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهذا يفيد بأن الاختلافات بين نسبة المديونية/حقوق الملكية باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً وبين نسبة المديونية/حقوق الملكية باعتبار الفوائد مصروفاً رأسمالياً جوهرياً عبر سلسلة زمنية من عام ١٩٩٨م حتى عام ٢٠٠٢م المتمثلة بالمعالجة المحاسبية الأساسية باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً، والسلسلة الزمنية من عام ٢٠٠٣م حتى عام ٢٠٠٧م، المتمثلة بالمعالجة المحاسبية البديلة المسموح بها برسملة تكلفة الاقتراض.

اختبار العينات المرتبطة (Wilcoxon S. R. Test):

تم إجراء اختبار (Two Related Samples Test)، وهو اختبار ضروري لتدعيم نتائج الدراسة التطبيقية لاختبار الفرضيات.

الجدول ١٢
اختبار العينات المرتبطة

NPar Tests: Wilcoxon Signed Ranks Test		
المحور	**قيمة "z"**	**مستوى الدلالة**
صافي الربح من دون - صافي الربح رسملة	-2.023	0.043
إجمالي الأصول من دون - إجمالي الأصول رسملة	-2.023	0.043
حقوق الملكية من دون - حقوق الملكية رسملة	-2.023	0.043
صافي الربح / الإيرادات من دون - صافي الربح / الإيرادات رسملة	-2.023	0.043
صافي الربح / الأصول من دون- صافي الربح / الأصول رسملة	-2.023	0.043
صافي الربح /حقوق الملكية من دون - صافي الربح /حقوق الملكية رسملة	-2.023	0.043
ربحية السهم من دون - ربحية السهم رسملة	-2.023	0.043
المديونية / إجمالي الأصول من دون – المديونية / إجمالي الأصول رسملة	-2.023	0.043
المديونية/ حقوق الملكية من دون - المديونية/ حقوق الملكية رسملة	-2.023	0.043

المصدر: إعداد الباحثان.

ويتضح من التحليل الإحصائي في الجدول نتائج الاختبار،حيث إن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم أقل من ٠.٠٥ (sig. <٠.٠٥) وهذا يدل على أن الفرق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية وعليه تقبل الفرضية البديلة لكافة محاور البحث.

ويتضح من التحليلات الإحصائية السابقة أنه توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية عالية في كافة متغيرات البحث ،حيث تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وذلك يرجع للتحول من المعالجة المحاسبية الأساسية باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً إلى المعالجة المحاسبية البديلة المسموح بها باعتبار الفوائد مصروفاً رأسمالياً على القوائم المالية والتي بدورها تؤثر في متخذ القرار، وتعد هذه الفروق جوهرية، حيث أدت هذه النتائج إلى إظهار أن الفروقات التي حدثت على القوائم المالية جوهرية بدورها انعكست على النسب والمؤشرات المالية بالإيجاب، وأدت إلى تحسن ملحوظ في كافة نسب الربحية وانخفاض في نسب المديونية، وذلك يؤدي إلى إظهار القوائم المالية بشكل جيد من خلال رسملة الفوائد وتوزيع قيمة الفوائد على الأصل واستهلاكها على مدار عمر الأصل بدلاً من اعتبارها مصاريف إيرادية ويتم تحميلها على السنة نفسها التي حدثت فيها ،مما يؤدي إلى تخفيض غير حقيقي في الأرباح في السنة التي يتم تحملها لهذه النفقات وترتفع الأرباح بشكل غير عادي في السنوات التي لا يتم تحمل فيها هذه الفوائد.

النتائج والتوصيات والأبحاث المقترحة

أولاً- النتائج

هدفت الدراسة إلى تبيان أثر تغير المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية بحسب معيار المحاسبة الدولي (٢٣)، وذلك بعد إجراء بعض التعديلات على القوائم المالية واستخراج النسب والمؤشرات وعمل المقارنات بين اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً، واعتبار الفوائد مصروفاً رأسمالياً، وباستخدام التحليل الإحصائي تم اختبار فرضيات البحث ،واتضح وجود أثر لتغير المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية باستخدام المؤشر الإحصائي (t) لفحص درجة المعنوية وبتدعيم النتائج تم إجراء اختبار العينات المرتبطة ومن خلال التحليل للفرضيات اتضح ما يأتي:

١. توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين صافي الربح الناتج من تطبيق سياسة الرسملة وبين صافي الربح من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.
٢. توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين نسب الربحية ("صافي الربح/الايرادات"، "صافي الربح/إجمالي الأصول"، "صافي الربح/حقوق الملكية"، ربحية السهم) الناتجة من تطبيق سياسة الرسملة وبين نسب الربحية من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.
٣. توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين نسب المديونية ("المديونية/إجمالي الأصول"، المديونية/حقوق الملكية"). الناتجة من تطبيق سياسة الرسملة وبين نسب المديونية من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.
٤. تم رفض الفرضية الصفرية في كافة الفرضيات وقبول الفرضية البديلة والذي تقضي بوجود اختلافات جوهرية بين نتائج التحليل في القوائم المالية أدت إلى: إظهار جميع القوائم المالية بصورة أفضل وأكثر موضوعية خلال مدة الإنشاء للأصول المؤهلة ذاتياً، وذلك بارتفاع رقم صافي الربح والأرباح المحتجزة وحقوق الملكية وإجمالي الأصول.

وهذا ما أكدته دراسة (المناوي، ٢٠٠٠) بأن تطبيق سياسة رسملة تكلفة الاقتراض أدت إلى تحسن واضح في رقم صافي الربح الذي يرحل إلى قائمة الأرباح المحتجزة، وزيادة تكلفة الأصول المسجلة في قائمة المركز المالي وزيادة النقدية المتولدة عن أنشطة التشغيل ونقص في النقدية المتولدة عن الأنشطة الاستثمارية.

ثانياً- التوصيات

١. ضرورة تطبيق سياسة رسملة تكاليف الاقتراض، لأنها تؤدي إلى إظهار القوائم المالية بصورة أفضل وأكثر موضوعية
٢. في حالة قيام الشركة باتباع سياسة رسملة تكاليف الاقتراض، عليها بضرورة وضع ملاحظات وإفصاحات في القوائم المالية لتظهر التغير المتراكم لهذه المعالجة المحاسبية.
٣. على الشركات أن تقوم بالإفصاح عن أثر السياسة المحاسبية المتعلقة بجانب الفوائد، في حالة الرسملة من خلال الإفصاح عن قيمة إجمالي الفوائد، وقيمة الفوائد التي تم رسملتها، وأثر هذه السياسة في صافي الربح وتكلفة الأصول والعناصر الأخرى التي تتأثر بهذه السياسة.

٤. يجب على الشركة إتباع نفس السياسة المحاسبية فيما يتعلق بالفوائد من فترة إلى أخرى بصرف النظر عن مركزها المالي، وفي حالة الضرورة للخروج عن السياسة المتبعة يجب على الشركة أن تفصح عن سبب التغيير في هذه السياسة والآثار التراكمية الناتجة عن تغيير لهذه السياسة.
٥. يجب على متخذ القرارات الإدارية بضرورة الأخذ بعين الاعتبار تأثير سياسة الرسملة على البيانات المالية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ثالثاً- أبحاث مقترحة

١. أثر المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض على أسعار الأسهم في بورصة فلسطين للأوراق المالية.
٢. إلى أي مدى يمكن أن تؤثر التغيرات في أسعار الصرف على المعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض (بوجه خاص في حالة اتباع سياسة الرسملة).
٣. ما هو الأسلوب الأمثل لتقييم المعالجات المحاسبية البديلة للوصول إلى الهدف الأساس للمحاسبة المالية.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. الجبر، نبيه، ٢٠٠٠، المداخل المحلية والدولية لإصدار المعايير المحاسبية في السعودية، دراسة تحليلية مقارنة، المجلة العلمية لكلية التجارة، مجلد ٢٥.
٢. الجوهري، محمد على، ١٩٩٠، رسملة تكلفة الأموال المملوكة والمقترضة بين التأييد والمعارضة، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢ (١٠).
٣. حماد، طارق، ٢٠٠٢، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والمصرية، الجزء الأول، عرض القوائم المالية (١)، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
٤. حماد، طارق، ٢٠٠٦، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والمصرية، الجزء الرابع، قياس بنود الميزانية وقائمة الدخل (١)، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
٥. درغام، ماهر، ٢٠٠٨، "دراسة إمكانية تطبيق الشركات الصناعة المساهمة العامة الفلسطينية لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض: دراسة تحليلية"، مجلة تنمية الرافدين، ٣٠ (٩٢).
٦. سابا، ماجد، ٢٠٠٨، "مدى قابلية معايير إعداد القوائم المالية الدولية للتطبيق في فلسطين: دراسة استطلاعية للمحاسبين في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة.
٧. صيام، وليد زكريا، ٢٠٠٥، "إيجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن: دراسة استكشافية لآراء القائمين على مهنة المحاسبة"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ١ (٢)..
٨. القاضي، حسين، وحمدان، مأمون، ٢٠٠٨، المحاسبة الدولية ومعاييرها: الطبعة الأولى، الإصدار الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٩. كلاب، سعيد، ٢٠٠٧، مقومات مهنة المحاسبة والمراجعة في فلسطين، الواقع والتحديات، ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي "واقع مهنة المحاسبة والمراجعة في فلسطين وسبل تطويرها"، الجامعة الإسلامية، غزة.

١٠. المجمع العربي للمحاسبين القانونين، معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن اتحاد المحاسبين الدولي (IFAC)، عمان، ٢٠٠٧.
١١. المناوي، حازم عزمين ٢٠٠٠، قياس تكلفة الاقتراض وأثرة على الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة الإسكندرية، مصر.
١٢. الوابل، وابل، ١٩٩٠، أسلوب بناء المعايير المحاسبية: التجربة السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية، مجلد (٢).
١٣. وني مري وشركاهم، ١٩٩٦، ملخص معايير المحاسبة الدولية للمعايير المطبقة اعتباراً من ١ يناير ١٩٩٤م. .

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية

1. Anthony, R.N., Accounting for The Cost Of Interest, (Lexington book, 1975).
2. Arcady, Alex and Baker, Charles "Interest cost accounting: some practical guidance, How to controversial FASB statement No.34", Journal of Accountancy, March 1981.
3. IASC, International Accounting Standards, International Accounting Standards Committee, London, 2004.
4. Kieso, E. Donald, and Weygandt, J. Jerry and Warfield, D. Terry, Intermediate Accounting, Twelfth Edition, John Wiley and sons, United State of America, 2007.